

فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي

(دراسة فقهية مقارنة بقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي)

مقالة علمية



إعداد الطالب:

يوسدي حق

رقم القيد: O200190001

قسم الماجستير في حكم الاقتصاد الإسلامي

برنامج الدراسات العليا جامعة محمدية بسوراكرا

1442 هـ / 2021 م

صفحة الموافقة

فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي
(دراسة فقهية مقارنة بقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي)

مقالة علمية

إعداد:

يوسلدي حق

O200190001

قد تمت الموافقة عليها من قبل:

المشرف



الدكتور محمد تارفين بن بادري

صفحة التصديق

فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي
(دراسة فقهية مقارنة بقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي)
المقالة العلمية

إعداد:

يوسفي حق

O200190001

لقد تمت مناقشتها أمام لجنة المناقشة في برنامج الدراسات العليا قسم حكم الاقتصاد
الإسلامي بجامعة محمديّة سوراباكتا بتاريخ 3 مايو 2021 وقد قرر باستيفاء الشروط

تكونت لجنة المناقشة من:



1- الدكتور محمد عارف بن بدري (مشرفا ورئيسا)

عزقطة

2- الدكتور مطلقين (عضوا)

جوهري

3- الدكتور عمران رشدي (عضوا)



رئيس برنامج الدراسات العليا جامعة محمديّة سوراباكتا

أ. ب. بيليانج سومر جوكو

NIDN: 0014056201

صفحة الإقرار

أقر بأن ما في هذه المقالة العلمية م يكن مقدمة للحصول على الدرجة العلمية في أي جامعات ولم تكن نشرها أي شخص حسب علمي إلا بعض معلومات ونقولات التي ذكرت في المراجع. وإذا تحقق عدم صحة هذا الإقرار فأنا أتحمل كامل المسؤولية.

موريتانيا، 3 يونيو 2021

الكاتب



يوسفي حق

ملخص البحث

إن للفتوى مكانتها الرفيعة في الإسلام، وقد ظهرت في هذا الزمان مجالس الإفتاء الرسمية. وثمة هيئة رسمية بإندونيسيا تتولى إصدار الفتاوى بشأن قضايا المعاملات المالية الإسلامية وهي الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي. وكانت فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية ميزانا لضبط أعمال المؤسسات المالية الإسلامية بإندونيسيا كافة.

هذه الأطروحة العلمية تدرس فتاوى الهيئة في هذا البحث على طريقة المقارنة بالقرارات الصادرة من مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق من منظمة التعاون الإسلامي، وتهدف من هذه المقارنة إلى إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين فتاويهما والسبب الذي أدى إلى اختلافهما.

وقد توصل البحث إلى أن للهيئة منهجها الخاص في الإفتاء، ويظهر ذلك من خلال القواعد التي تبناها الهيئة في تقرير فتاويها؛ مثل التيسير المنهجي وتفريق الحلال عن الحرام وإعادة النظر وتحقيق المناط. وفي هذا البحث مقارنة خمس فتاوى، فيتحقق من هذه الفتاوى الخمس وجود آثار اختلاف الفتاوى بسبب الاختلاف في منهج الإفتاء.

الكلمات الرئيسية: الفتوى، الهيئة الشرعية، مجمع الفقه، المقارنة

FATWA NATIONAL SHARIA COUNCIL OF THE INDONESIAN ULAMA COUNCIL COMPARATIVE STUDY OF DECISIONS FROM INTERNATIONAL ISLAMIC FIQH ACADEMY

ABSTRACT

Fatwas have a high position in Islamic law, and at this time a new phenomenon has emerged related to fatwas, namely the emergence of official state fatwa institutions. In Indonesia there are official institutions that focus on fatwas related to Islamic finance, namely the National Sharia Council of the Indonesian Ulama Council, and fatwas from this institution have become the benchmark for all Islamic financial institutions in Indonesia.

This research was conducted using the method of comparison to decisions International Islamic Fiqh Academy, and the purpose of this research is to show the sides of the similarities and differences in the fatwas between the two institutions, and the causes that make a difference.

After doing research, the result is that National Sharia Council has its own method in the fatwa especially on the principles used as the basis for determining fatwas, such as: *at-taisir al-manhaji*, *tafriq al-halal 'an al-haram*, *i'adat an-nazhar*, *tahqiq al-manat*. And in this study a comparison of five fatwas was carried out which proves that different methods of fatwa cause differences in fatwa results.

Keywords: Fatwa, Sharia Council, Fiqh Academy, Comparison

STUDI KOMPARASI FATWA-FATWA DSN-MUI TERHADAP KEPUTUSAN-KEPUTUSAN MAJMA' AL-FIQH AL-ISLAMI AD-DAULI

ABSTRAKSI

Fatwa memiliki kedudukan yang tinggi di dalam syariat Islam, dan pada zaman ini telah muncul fenomena baru terkait dengan fatwa, yaitu munculnya lembaga fatwa resmi negara. Di Indonesia terdapat lembaga resmi yang fokus terhadap fatwa terkait keuangan islam, yaitu Dewan Syariah Nasional Majelis Ulama Indonesia (DSN-MUI), dan fatwa dari lembaga ini telah menjadi patokan untuk seluruh lembaga keuangan Islam di Indonesia.

Penelitian ini dilakukan dengan metode perbandingan terhadap keputusan Majma' Al-Fiqh Al-Islami Ad-Dauli. Tujuan dari penelitian ini adalah untuk menunjukkan sisi-sisi persamaan dan perbedaan fatwa antara kedua lembaga tersebut, serta sebab yang menjadikan terjadinya perbedaan.

Setelah dilakukan penelitian, didapatkan hasil bahwa: DSN-MUI memiliki metode tersendiri dalam fatwa, terutama pada kaidah-kaidah yang digunakan sebagai landasan penetapan fatwa, diantaranya: *at-taisir al-manhaji*, *tafriq al-halal 'an al-haram*, *i'adat an-nazhar*, *tahqiq al-manat*. Di dalam penelitian ini telah dilakukan perbandingan terhadap lima fatwa yang membuktikan bahwa perbedaan metode dalam fatwa menyebabkan perbedaan dalam hasil fatwa.

Kata kunci: Fatwa, DSN, Majma' Fiqh, Perbandingan

أولاً: المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم

الدين، وبعد:

فإن الفتوى في النوازل من أهم المهمات؛ لأن أكثر الناس لا يستطيعون استنباط الأحكام من الأدلة الشرعية مباشرة وإنما يرجعون إلى العلماء. ومن جهود العلماء المعاصرين إنشاء المجامع الفقهية العالمية والهيئات الشرعية لمعالجة قضايا جديدة عموماً وفي مسائل المعاملات المالية خاصة. فالفتاوى الصادرة من جهتهم بشأن المعاملات المالية تكون مرجعاً للمسلمين والمؤسسات المالية الإسلامية لضبط أعمالهم على سبيل العموم أو الخصوص.

خلفية البحث

مع إنشاء أول المصارف الإسلامية بإندونيسيا في بداية التسعينات¹ فقد اجتهد مجلس العلماء الإندونيسي في ضبط أعمالها ومراقبتها، فأنشأوا الهيئة الشرعية الوطنية لأجل إصدار

¹ وإن كان بالحقيقة إن تأسيس أول المصرف الإسلامي في إندونيسيا فيه نوع من التأخر مقارنة بالدول الأخرى كماليزيا الذي أسس أول البنك الإسلامي في الثمانينات، وقد ذكر لحة تاريخية عن المصارف الإسلامية في إندونيسيا الدكتور شافعي أنطوني في كتابه البنك الإسلامي، ص 34-38، الطبعة الثلاثون سنة 2019، طبعة غيما إنساني، إندونيسيا.

الفتاوى المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية ومراقبة تنفيذها في الساحة. فكانت فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية ميزانا لضبط أعمال المصارف الإسلامية وفتاويها ملزمة على تلکم الجهات. وهذه الفتاوى لا بد من أن يعتريها نقص وخلل؛ لأنها من صنعة البشر، ولهذا فقد وجدت انتقادات من قبل العلماء الآخرين والمتخصصين على هذه الفتاوى، فقالوا إن بعضها فيها نوع من التساهل وبعضها مجانبة للصواب وبعضها يخالف قرارات المجامع الفقهية العالمية بل قيل أن بعضها يخالف الإجماع.²

وهذا الأمر مما يجذب اهتمام الباحث لدراسة فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية، فقرر الباحث أن تكون دراسة هذه الفتاوى دراسة مقارنة بقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق من منظمة التعاون الإسلامي؛ لأنه من أكبر المجامع الفقهية العالمية.

فتكون الدراسة حول فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية لعدة أسباب:

1- لأنها أساس لضبط أعمال المؤسسات المالية الإسلامية بإندونيسيا.

2- لأنها ميزان لشرعية أعمال المؤسسات المالية الإسلامية

²كتاب المال الحرام في نوازل المعاملات للدكتور إرواندي ترمذي، طبعة بركة مليا إنساني ص 437، الطبعة الرابعة سنة 2013 م.

3- لأنها أساس لمراقبة المؤسسات المالية الإسلامية من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

فجاء عنوان البحث: "فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي

دراسة فقهية مقارنة بقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي".

مشكلة البحث

وهذا البحث يحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

1- - ما هي وجوه الاختلاف والاتفاق بين فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية ومجمع الفقه

الإسلامي الدولي في مسائل المعاملات المصرفية؟

2- ما هي الأسباب التي أدت إلى وقوع الاختلاف بين فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية

وقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي في مسائل المعاملات المصرفية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1- معرفة وجوه الاتفاق والاختلاف بين فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية ومجمع الفقه

الإسلامي الدولي.

2- معرفة الأسباب التي أدت إلى وقوع الاختلاف بين فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية وقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي في مسائل المعاملات المصرفية.

ثانيا: منهج البحث

المنهج الذي سار عليه الباحث في هذا البحث هو المنهج الوصفي والمقارنة، حيث يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات عن فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية وجمع الفقه الإسلامي ثم وصفها وصفا جليا ثم يقوم بالمقارنة بينهما لأجل معرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما ثم المعرفة إلى الأسباب التي تؤدي إلى الاختلاف بين الفتاوى.

ثالثا: محتويات البحث

أ- الفتوى والأحكام حولها

لفظ الفتوى في اللغة يطلق على الإبانة والإظهار³. وأما شرعا فهي إبانة الحكم الشرعي عن دليل في أمر نازل أو غيره لمن سأل عنه من غير وجه الإلزام⁴.

³ مقاييس اللغة لابن فارس ج 4 ص 473 طبعة دار الفكر تحقيق عبد السلام هارون.

⁴ الفتيا ومناهج الإفتاء للأشقر ص 9 ، طبعة مكتب المنار الإسلامي، والموسوعة الفقهية الكويتية ج 32 ص 20.

من خلال تعريف الفتوى يتجلى للقارئ عظم فضل الفتوى في الإسلام؛ لأن الإفتاء من أفضل الأعمال التي يتقرب به العبد إلى ربه، فهو بيان لشرع الله الحكيم، فالمفتي ينوب بالتبليغ عن رب العالمين؛ لأن الفتوى قد تولاهها الله بنفسه في أول الأمر، فالمفتون نواب رب العالمين في تبليغ هذا الدين إلى الناس.

ولكن الفتوى لها خطر جسيم وقد أوعد الرسول صلى الله عليه وسلم أشد الوعيد لمن أفتى بغير علم، فقال: ((من أفتى بغير علم كان إثمه على من أفتاه))⁵. وهذا الذي جعل كثيرا من السلف تورع عن الإفتاء، فقد روى الخطيب البغدادي -رحمه الله- بسنده عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: ((رأيت ثلاثمائة من أهل بدر ما منهم من أحد إلا وهو يحب أن يكيفه صاحبه الفتوى))⁶.

ولقد مر تاريخ الفتوى بعصور عديدة، فقد بدأ منذ العهد النبوي، ثم في عهد الصحابة، ثم في عهد التابعين ثم في الفترة ما بين منتصف القرن الرابع إلى منتصف القرن السابع حصل دور الركود في حركة الفتوى؛ لأن الناس يرغبون في العكوف على مذاهب المجتهدين وبخاصة

⁵ رواه أبو داود عن أبي هريرة، كتاب العلم، باب التوقي في الفتيا رقم 3657 ج 5 ص 499 وقال محقق الكتاب : "حديث حسن". طبعة دار الرسالة العالمية سنة 1430 هـ - 2009 م.

⁶ الفقيه والمتفقه للخطيب الغدادي ج 2 ص 349، طبعة دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى سنة 1417 هـ.

الأئمة الأربعة⁷. ثم استمر تاريخ الإفتاء إلى العصر الحديث فقد ظهرت ظاهرة جديدة وهي وجود هيئات الفتوى الرسمية حيث إن تعيين المفتي رسميا من قبل الدولة أو نحوها. وذكر الشيخ محمد الزحيلي رحمه الله أن أول منصب الإفتاء الرسمي ظهر بأمر السلطان سليم الأول في القرن العاشر الهجري سنة 922 هـ⁸، وهكذا استمرت الحال في تعيين المفتي إلى يومنا هذا.

ب- الإفتاء الجماعي

يقصد بالإفتاء الجماعي ما كان إصدار الفتوى بشكل الجماعة وليس فردا، وهذا الأمر ليس أمرا جديدا في الإسلام، فإن الإفتاء الجماعي موجود منذ عهد النبوة، ولكنه لم يكن يسم الإفتاء الجماعي وإنما أقرب العبارة التي يمكن أن يعبر بها باسم الشورى⁹.

والعلاقة بين الإفتاء الجماعي والشورى وهي أن الإفتاء لا يسمى إفتاء جماعيا ولا تتحقق الصفة الجماعية فيه إلا إذا كان بعد التشاور بين الفقهاء لمسألة معروضة، فالإفتاء الجماعي

⁷ المدخل الفقهي العام للزرقا ج 1 ص 203.

⁸ أدب الفتوى ص 14.

⁹ بحث الاجتهاد الجماعي للريسوني ص 3.

يعتمد على الشورى، إلا أن الشورى أعم من الإفتاء الجماعي لكونها وقعت من أهل الاجتهاد وغيره وأما الإفتاء فلا يكون إلا لأهله.

وقد تعددت أشكال الإفتاء الجماعي اليوم، منها¹⁰:

- 1- هيئة فقهية عالمية، تضم مجموعة من العلماء من الأقطار المختلفة والمذاهب ثم تصدر فيها عن رأي اتفاقي أو أغلبي. مثال ذلك: مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة.
- 2- هيئة فقهية دولية، تضم مجموعة من العلماء في دولة واحدة ومذهب واحد. مثل: الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي.
- 3- ندوات ومؤتمرات عالمية، وهي تجمع العلماء من قطر واحد أو أقطار مختلفة بصفة غير منظمة لتدارس قضية معينة ثم قاموا بإصدار رأيهم الجماعي فيها.
- 4- هيئات فقهية على مستوى المؤسسات والجمعيات أو اللجان العلمية في شركات إسلامية، مثل: الهيئة الشرعية بشركة الراجحي وغيرها.

¹⁰ الاجتهاد الجماعي للريسوني ص 9.

وأما في إندونيسيا فقد تولى مجلس العلماء الإندونيسي الإفتاء الجماعي الرسمي، أنشئ مجلس العلماء الإندونيسي تاريخ 7 رجب 1395 هـ الموافق 26 يوليو 1975 م لأجل إرشاد المجتمع وتوعية مسلمي إندونيسيا¹¹. فتاوى مجلس العلماء الإندونيسي من أهم المراجع لمسلمي إندونيسيا؛ يتجلى ذلك من المجالات الآتية¹²:

- 1- مجال التقنين؛ فإن فتاوى مجلس العلماء الإندونيسي هي من المراجع لتشكيل القوانين المتعلقة بالأمر الدينية¹³.
- 2- مجال إثبات الحكم في المحكمة؛ فإن فتاوى مجلس العلماء الإندونيسي يمكن أن تكون بيئة لإثبات الحكم.

¹¹ من موقع رسمي مجلس العلماء الإندونيسي تم استرجاعه تاريخ 2020/9/12 من الموقع: <https://mui.or.id/sejarah-mui/>

¹² مقالة علمية بعنوان قوة فتاوى مجلس العلماء الإندونيسي من حيث القوانين الإندونيسية للكاتب الفطري جوهار، من موقع: [http://pa-](http://pa-negarakalsel.go.id/images/images/PDF/Kekuatan_Hukum_Fatwa_Majelis_Ulama_Indonesia.pdf)

[negarakalsel.go.id/images/images/PDF/Kekuatan_Hukum_Fatwa_Majelis_Ulama_Indonesia.pdf](http://pa-negarakalsel.go.id/images/images/PDF/Kekuatan_Hukum_Fatwa_Majelis_Ulama_Indonesia.pdf)، تم استرجاعه بتاريخ 2021-1-29 م.

¹³ رقم 21 سنة 2008 الفصل الأول رقم 12: "على الأسس الشرعية أي على أسس الأحكام الشرعية بناء على الفتاوى التي أصدرتها المؤسسة ذات السلطة لإثبات الفتاوى الشرعية". والمقصود بالمؤسسة مجلس العلماء الإندونيسي.

3- مجال الاجتماع؛ فإن فتاوى مجلس العلماء الإندونيسي تعدّ من سبل توحيد الأمة المسلمة الإندونيسية لكوّنها تتكون من عدة القبائل والأعراف.

وثمة هيئة تحت سلطة مجلس العلماء الإندونيسي التي تختص بتولية فتاوى المعاملات المالية الإسلامية وهي الهيئة الشرعية الوطنية، وقد صدر قرار من مجلس العلماء الإندونيسي رقم 99/II/MUI/754 سنة 1999م على إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية، والهدف الأول إصدار الفتاوى لمنتجات المؤسسات المالية والحلول الشرعية للأمور المتعلقة بالمال والاقتصاد، فكان أول رئيس الهيئة الشرعية الوطنية هو الكياهي الحاج سهل محفوظ -رحمه الله-.

ت- مقارنة بين فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية وقرارات مجمع الفقه الإسلامي

قسّم الباحث الدراسة المقارنة بين فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية وقرارات مجمع الفقه الإسلامي إلى قسمين: أولهما: مقارنة عامة في منهجية الفتوى وهيكليتها وإلزاميتها، والآخر: مقارنة في بعض الفتاوى.

القسم الأول: مقارنة عامة.

1- مقارنة في منهج الفتوى

أ- منهج الهيئة الشرعية الوطنية في الفتوى

أمكن الباحث تقسيم منهج الهيئة الشرعية الوطنية في الفتوى إلى قسمين، وهما: منهج إصدار الفتوى، والآخر منهج الإفتاء.

المقصود من منهج إصدار الفتوى أي الخطوات التي مر بها الفتوى قبل تقريرها، وهي¹⁴:
أولاً: استفتاء المؤسسات المالية الإسلامية أو الجهات المعنية بالمسألة، ثم ثانياً: تسجيل الاستفتاء، ثم ثالثاً: اجتماع أعضاء اللجنة الدائمة للفتوى، ثم رابعاً: اكتتاب الباحثين لإعداد البحوث في المسألة، ثم خامساً: اجتماع أعضاء اللجنة الدائمة لاستلام البحوث المعدة في المسألة، ثم سادساً: إعداد مسودة الفتوى، ثم سابعاً: عرض مسودة الفتوى في اجتماع أعضاء اللجنة الدائمة للفتوى مع الجهات المعنية بالمسألة، ثم إعداد مسودة أخيرة للفتوى، ثم اجتماع عام لأعضاء الهيئة الشرعية الوطنية، ثم تحرير مسودة الفتوى، ثم إتمام صيغة الفتوى، ثم تقرير الفتوى، ثم إبلاغ الفتوى للمستفتي، ثم نشر الفتوى.

¹⁴ من نظام العمل القياسي في إصدار الفتوى لدى الهيئة الشرعية الوطنية رقم 1، من موقع: <https://dsnmui.or.id/kami/ragam-sop/> ، تم الاقتباس منه تاريخ 2021/1/12

وأما منهج الإفتاء فالمقصود به الطريقة التي سلكها الهيئة الشرعية الوطنية في تقرير الفتاوى سواء من أسس عامة أو قواعد الإفتاء. وقد أصدر مجلس العلماء دليل إثبات الفتوى رقم: 1997/X/MUI/596-U بشأن الأسس العامة في إثبات الفتوى، وهي:

- 1- يجب أن تكون الفتوى مبنية على كتاب الله والسنة المعتبرة ولا يخالف المصلحة.
- 2- أن لا تخالف الإجماع والقياس المعتبر والأدلة الأخرى كالاستحسان والمصالح المرسله وسد الذريعة.
- 3- مراعاة آراء العلماء أدلتها قبل تقرير الفتوى.
- 4- مراعاة آراء الخبراء في المسألة المطروحة.
- 5- ترجيح أقوال العلماء عند وجود الاختلاف بينهم مع مراعاة الفقه المقارن والقواعد الأصولية المقارنة المتعلقة بالترجيح.

وأما القواعد التي تبناها الهيئة الشرعية الوطنية في منهج الإفتاء فقد أفصح بها الكياهي معروف أمين الحاج -رئيس مجلس العلماء الإندونيسي والهيئة الشرعية الوطنية سابقا- عند افتتاح الاجتماع السنوي سنة 2020 م¹⁵، وأهم هذه القواعد أربع، وهي:

الأولى: التيسير المنهجي.

أي اختيار أيسر المذاهب وأسهلها مع مراعاة منهجية إثبات الحكم، فلأجل تطبيق هذه القاعدة فإن العلماء في الهيئة الشرعية الوطنية جعلوا قاعدة: "الأخذ بأرجح الأقوال والأصلح إن أمكن وإلا فالأصلح". معناها: اختيار أرجح المذاهب وأصلحها وإن لم يمكن ذلك فأصلح المذاهب.

الثانية: تفريق الحلال عن الحرام

أي إذا اجتمع المال الحلال والمال الحرام لا يحكم بتغليب الحرام كله؛ لأنه يمكن تفريقها عن طريقة المحاسبة المالية، فالحلال باق على حاله والحرام باق على حرامه.

الثالثة: إعادة النظر

¹⁵ <https://www.youtube.com/watch?v=TETR-1ekL8&feature=youtu.be>

تم استرجاعه تاريخ 13 يناير 2021 م.

أي إعادة النظر في أقوال العلماء المتقدمين التي لا تصلح لهذا الزمان إما لأجل التعسر أو تعذر العمل أو صعوبة العمل. ومنها إعادة النظر في القول المعتمد والأخذ بالقول المرجوح، وذلك إما بسبب تغير علة الحكم أو أن القول المرجوح أصلح للأمة.

الرابعة: تحقيق المناط

وهو النظر في علة الحكم في مسألة بعد معرفتها في غيرها عن طريق مسالك العلة، والبحث عن صلاحيتها من عدمها لوجود تغير العلة.

وأما منهج الفتوى لدى مجمع الفقه الإسلامي فهو على ثلاث مراحل على سبيل الإجمال¹⁶: مرحلة استكتاب العلماء والباحثين في موضوع الفتوى، و مرحلة دراسة موضوع الفتوى، ومرحلة تقرير الفتوى وتحريرها.

2- هيكلية الفتوى

إن هيكلية الفتوى لدى الهيئة الشرعية الوطنية تختلف عن سائر قرارات وفتاوى الهيئات الشرعية الأخرى كالهيئة الشرعية لمصرف الراجحي أو الهيئة الشرعية لبنك البلاد أو الهيئة

¹⁶ منهجية الفتوى لدى مجمع الفقه الإسلامي الدولي لمحمد عثمان شبير، منشور في مجلة إدارة وبحوث الفتاوى، جامعة العلوم الإسلامية، ماليزيا، العدد الأول، 2007م.

الشرعية لبنك فيصل الإسلامي، وتختلف أيضا بقرارات المحامع الفقهية مثل مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي والمجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي وغيرهما. وهي من حيث الهيكلية بالقانون أشبه بالفتوى، ولعل سبب هذا الأمر أن فتوى الهيئة الشرعية الوطنية تتخذ مرجعا لإصدار الأنظمة للبنك المركزي بإندونيسيا.

3- إلزامية الفتوى

فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية ملزمة للمؤسسات المالية الإسلامية بإندونيسيا، وتظهر ذلك من ناحيتين:

الأولى: ناحية قانونية: وقد أصدر القانون الأساسي للجمهورية الإندونيسية بشأن المصارف الإسلامية وهو رقم 21 سنة 2008 الفصل الأول رقم 12: "على الأسس الشرعية أي على أسس الأحكام الشرعية بناء على الفتاوى التي أصدرتها المؤسسة ذات السلطة لإثبات الفتاوى الشرعية."

الثانية: ناحية تطبيقية: أما من حيث العمل التطبيقي في ساحة المؤسسات المالية الإسلامية فإن لكل مؤسسة مالية لا بد أن تكون لديها هيئة المراقبة الشرعية لأجل ضبط شرعية أعمال

المؤسسات المالية وفق فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية، ولا يجوز لها العدول من فتاويها. وهذا يدل

على أن فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية ملزمة للمؤسسات المالية الإسلامية بإندونيسيا.

وأما قرارات مجمع الفقه الإسلامي ليست ملزمة لأي أحد؛ سواء للأفراد أو للمؤسسات

المالية إلا أنه لا ينبغي لتلك الجهات أن تغفل هذه القرارات؛ لأن قراراته أقوى من غيرها من

المجامع الفقهية.

القسم الثاني: مقارنة بعض الفتاوى

هذه المقارنة بين الفتاوى كنموذج لأجل تحقيق وجود آثار اختلاف الفتاوى بسبب

الاختلاف في منهج الإفتاء. وقد قام الباحث بمقارنة خمس فتاوى:

الافتاء	الاختلاف وسببه	فتوى
تقسيم الوديعة	استخدام عقد الوديعة، بحيث رأت الهيئة أن العقد المعمول فيه وديعة وأما المجمع فرأى بأنه قرض.	الوديعة الحساب
المصرفية إلى قسمين:	سبب الاختلاف: الهيئة تراعي جانب الألفاظ	الجاري
إسلامية وربوية.	والمباني وأما المجمع فتراعي جانب الحقائق والمعاني.	

<p>أن العملة الورقية تقوم مقام الذهب في كونها آلة للتبادل.</p> <p>بيع الذهب غير النقدي</p>	<p>حكم بيع الذهب غير النقدي، حيث ذهبت الهيئة إلى الجواز وأما المجمع فالمنع.</p> <p>سبب الاختلاف: علة الذهب في هذا الزمان ليست الثمنية بل هي سلع، وأما المجمع يقول بأن علة الذهب باقية على الثمنية.</p>
<p>تقسيم المدين المتأخر عن السداد إلى نوعين: المدين المعسر والمماطل.</p> <p>غرامة التأخير</p>	<p>حكم غرامة التأخير، فإن الهيئة تختار القول بالجواز وأما المجمع فيختار المنع.</p> <p>وسبب الاختلاف: اعتبار المصلحة أو عدمها.</p>
<p>ذكر تعريف الكفالة في الفتوى.</p> <p>الكفالة بالأجرة</p>	<p>التكييف الفقهي للكفالة المصرفية بحيث ذهبت الهيئة إلى أنها الوكالة بالأجرة، وأما المجمع فذهب إلى التفصيل؛ إذا كانت الكفالة مغطى تغطية كاملة فإنها الوكالة وأما إذا كانت غير مغطى تغطية كاملة فإنها الكفالة فبالتالي لا يجوز أخذ الأجرة.</p>

		سبب الاختلاف: اختلافهم في التكييف الفقهي للكفالة المصرفية.
الاتجار في العملات أو الصرف	أحكام الاتجار في العملات تأخذ أحكام الصرف.	الحكم على عقد الصرف الآجل على سبيل المواعدة، بحيث ذهبت الهيئة إلى الجواز وأما المجمع فذهب إلى المنع. سبب الاختلاف: هل التقابض حاصل بهذه الطريقة -وهي على سبيل المواعدة- أم لا؟

رابعاً: نتائج البحث والتوصيات

نتائج البحث

1- أن لفتاوى الهيئة الشرعية الوطنية وقرارات مجمع الفقه الإسلامي أوجه الاتفاق واختلاف، وتكون نسبة الاختلاف -في الفتاوى المدروسة- أكثر من الاتفاق، بحيث أنهما يختلفان في قواعد منهج الإفتاء وهيكلية الفتوى والزامية الفتوى مما يؤدي إلى الاختلاف في تقرير الفتوى.

2- أن أغلب الأسباب التي أدت إلى اختلاف فتاوى الهيئة الشرعية والوطنية وقرارات مجمع الفقه الإسلامي هي الاختلاف في القواعد التي تبناها الهيئة في منهج الإفتاء.

التوصيات

1- إن الرجوع إلى الفتاوى الجماعية خاصة ما يتعلق بالنوازل أمر في غاية الأهمية، ولا سيما في وقتنا الحاضر فقد تعددت الآراء والأقوال، فمن سبيل توحيد الأمة ربطها بهذه الفتاوى الجماعية.

2- أهمية الدراسة العميقة فيما يتعلق بفتاوى الهيئة الشرعية الوطنية مع تنسيقها بالقرارات لدى المجمع الفقهي أو المؤسسات المالية الإسلامية العالمية الأخرى.

المراجع

السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، 1430 هـ، سنن أبي داود، دمشق، دار الرسالة العالمية.

أنطانيو، محمد شافعي، 2019 م، البنك الإسلامي من النظرية إلى التطبيقية، ديوك، غيما إنساني.

ترمذي، إرواندي، 2015 م، *المال الحرام في نوازل المعاملات*، بوغور، بركة موليا إنساني.

الأشقر، محمد بن سليمان، 1396 هـ، *الفتيا ومناهج الإفتاء*، الكويت، مكتبة المنار الإسلامية.

الزحيلي، محمد بن مصطفى، 1418 هـ، *أدب الفتوى*، دمشق، دار المكتبي.

البغداددي، أحمد بن علي بن ثابت، 1415 هـ، *الفقيه والمتفقه*، 1996 م، دار ابن الجوزي.

الزرقا، مصطفى بن أحمد، 1425 هـ، *المدخل الفقهي العام*، دمشق، دار القلم.

بن فارس، أحمد بن زكريا، *معجم مقاييس اللغة*، مصر، دار الفكر العربي.

الريسوني، أحمد، *بحث الاجتهاد الجماعي*.

شبير، محمد عثمان، 2007 م، *منهجية الفتوى لدى مجمع الفقه الإسلامي الدولي*،

منشور في مجلة إدارة وبحوث الفتاوى، جامعة العلوم الإسلامية، ماليزيا، العدد الأول.